

فمن ثم لم يجر أن يطلق عليه لفظ العارف؛ لأن المعرفة قد يراد بها علم يسبقه غفلة. ولا لفظ الفقيه؛ لأن الفقه فهم غرض المتكلم من كلامه وذلك مشعر بسابقة الجهل. ولا لفظ العاقل؛ لأن العقل علم مانع عن الإقدام على ما لا ينبغي مأخوذ من العقل؛ وإنما يتصور هذا المعنى في من يدعوه الداعي إلى ما لا ينبغي. ولا لفظ الفطن، لأن الفطنة سرعة إدراك ما يراد تعريضه على السامع فيكون مسبوقه بالجهل. ولا لفظ الطبيب؛ لأن الطب يراد به علم مأخوذ من التجارب إلى غير ذلك من الأسماء التي فيها نوع إيهام بما لا يصح في حقه تعالى. وقد يقال: لا بد مع نفي ذلك الإيهام أن يكون مشعراً بالتعظيم حتى يصح الإطلاق بلا توقيف.

«وذهب الشيخ أبو الحسن الأشعري ومتابعوه إلى أنه لا بد من التوقيف وهو المختار»^١!
للاحتياط أي علم من الآية جواز إطلاق الضمائر عليه تعالى لقوله «هو».

فائدة: الكلام في أن لفظ «الله» مشتق أو جامد.

وعلى تقدير الاشتقاق فمن أي أصل أخذ؟ البحث لغوي لا يليق بهذا الكتاب؛ لأن المقصود منه ذكر المسائل الكلامية التي في الآية الكريمة.

البحث الثاني في وجوده تعالى

وفيه مسائل:

- اختلف في ماهية الوجود؛ فالأكثر على أنها بديهية التصور، والحكم بذلك أيضاً ضروري. ونبه عليه بأن التصديق البديهي مثل قولنا: الشيء إما أن يكون أو لا يكون، يتوقف عليه؛ وما يتوقف عليه البديهي، بديهي.

وقال قوم: إنه نظري، فعرفوها بوجوه مزيفة رأينا تركها أولى.

- في أن الوجود زائد على الماهيات أو عينها.

قالت الأشاعرة: الوجود زائد على جميع الماهيات؛ واجبة أو ممكنة.

وقال قوم، منهم الأشعري وأبو الحسين البصري: إنه عين الماهية في الجميع.

وقالت الحكماء: إنه عين في الواجب زائد في غيره؛ وعليه الشيعة والمعتزلة ولم يسمع عكس ذلك.

احتج الحكماء بأن الوجود لو كان زائداً في الواجب، لكان محتاجاً إلى الماهية، فيكون ممكناً؛ ولا بد له من علة فعلية. أما غير الذات فيلزم افتقار الواجب في وجوده إلى غيره، فلا يكون واجباً. وأيضاً ذلك الغير لا بد أن يستند إلى الواجب دفعاً للدور والتسلسل؛ فيرجع آخر كما مر إلى أن علة الوجود وهو ذات الواجب وهو باطل لما سنقرّر. أو الذات فإما حال وجودها بهذا الوجود، فيلزم تقدّم الشيء على نفسه أو بوجود آخر فيكون موجوداً بوجودين وهو محال بديهية أو حال عدمها وهو محال للعلم الضروري بأن مفيد الوجود يلزم أن يكون موجوداً أو لو جوزنا كون المعدوم مفيداً للوجود، لم يمكننا الاستدلال بوجود المصنوعات على الواجب تعالى باعتبار ما له من الخواص، وهي ثلاث:

أ- استغناؤه في وجوده عن الغير. وقد يعبر عنه بعدم احتياجه أو بعدم توقّفه على غيره في الوجود.

ب- كون ذاته مقتضية لوجوده اقتضاء تاماً.

ج- ما يمتاز به الذات عن الغير.

وهذه الخواص أمور متلازمة لكنّها متغايرة في المفهوم وليكن هذا على ذكر منك ينفك فيما يسمع أن الوجوب وجودي أو عدمي؛ وأنّه عين ماهية الواجب أو زائد عليها؛ فإنّ المعنى الأوّل عدمي والآخريان وجوديان بمعنى أنّه لا سلب في مفهومها، والثالث عين الذات بخلاف الأوّلين.

البحث الثالث

في توحيدته تعالى

وهو صريح مدلول الآية، وتوحيدته يمكن أن يستدلّ عليه بالسمع؛ لأنّ ثبوت السمع لا يتوقّف على توحيدته، بل على وجوده؛ فالآية دليل على توحيدته تعالى.

وأما الدليل العقلي، فالأشهر بين المتكلّمين برهان التمانع المشار إليه بقوله تعالى: ﴿لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا﴾ (الأنبياء: ٢١). (٢٢).

وتقريره أن يقال: لو قدرنا إلهين، فإمّا أن يصحّ من أحدهما فعل خلاف ما يفعله الآخر